

Distr.: Limited
23 October 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

دول فلسطين*: مشروع قرار

الحد من مخاطر الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣١/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وإلى جميع القرارات السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان سِنْدَاي^(١) وإطار سِنْدَاي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٢)،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٣)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٤)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٥)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٦)، وخطة تنفيذ

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.



نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٧)، وإذ تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٨)، ولا سيما القرارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاتسناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(٩)، وإذ تسلّم بالروابط القائمة بين الحد من مخاطر الكوارث والتنمية الحضرية المستدامة،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتتولاها قطاعات متعددة وأن تكون شاملة ومتيسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية،

وإذ تكرر تأكيد ما جاء في إطار سنداي من دعوة إلى الحدّ بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها من عدد الكوارث وزيادة تواترها وحجمها وتفاقم أثرها في السنة الحالية والسنوات الأخيرة، وما أدى إليه ذلك من خسائر فادحة في الأرواح وتشرد وعواقب سلبية طويلة

(٧) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٩) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

الأمد على كل من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة لدى البلدان النامية،

وإذ تسلم بأن مخاطر الكوارث تتسم على نحو متزايد بالتعقيد والطابع العام وبأن الأخطار يمكن أن يتسبب أحدها بالآخر مع آثار متعاقبة في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، وبأنه ينبغي الاسترشاد بالعلاقة المتبادلة بين المخاطر عبر الأبعاد والنطاقات المتعددة والآثار السلبية غير المقصودة المحتملة في السياسات والاستثمارات الإنمائية، مع التشديد على أن هذه السياسات ينبغي أن تكون موجهة نحو تحقيق الاستدامة والقدرة على الصمود،

وإذ تسلم أيضا بأهمية تعزيز السياسات والتخطيط، وذلك من أجل بناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر التشرد في سياق الكوارث، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود،

وإذ تشير إلى مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سنداي كمساهمة في إطار سنداي من أجل إقامة نُظم صحية قادرة على الصمود،

وإذ تسلم بأنّ تغير المناخ هو من العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وبأنّ الآثار الوخيمة لتغير المناخ، باعتبارها عوامل مساعدة على تدهور البيئة واشتداد الظواهر الجوية، قد تسهم إلى جانب عوامل أخرى في نزوح السكان الناجم عن الكوارث، وإذ تنوّه في هذا الصدد بالنتائج المتفق عليها دوليا ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١٠)،

وإذ تسلم أيضا بأن الكوارث، التي يتفاقم الكثير منها بفعل تغير المناخ والتي تزداد تواتراً وشدة، تعيق بشدة إحراز أي تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ ترحب باتفاق باريس^(١١)، وتشجع كل الأطراف في هذا الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وكل الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ ترحب أيضا بمؤتمر قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ الذي عُقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر بدعوة من الأمين العام من أجل تسريع العمل على الصعيد العالمي في سبيل التصدي لتغير المناخ،

وإذ تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في قطر في عام ٢٠٢١، لرفع مستوى الطموح والتعجيل باتخاذ إجراءات للحد من مخاطر الكوارث في أقل البلدان نمواً،

وإذ تسلط الضوء على أوجه التآزر بين تنفيذ إطار سنداي، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبين اتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات العلمية الواردة في التقرير الخاص المعنون *الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ*، وإذ تلاحظ أيضاً الاستنتاجات الواردة في *تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٩*،

(١٠) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(١١) اعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

وإذ تؤكد من جديد على ما يكتسيه تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الكوارث والأخطار المتصلة بالطقس، بما فيها تلك الناجمة عن دورات المناخ الطبيعية من قبيل ظاهرة النينو - التذبذب الجنوبي، والآثار السلبية لتغير المناخ، من أهمية في تقدير ومنع حدوث أضرار جسيمة وفي ضمان أن يتوفر في الوقت المناسب قدر كاف من الإغاثة والإجراءات المبكرة والاهتمام بالسكان المتضررين لتعزيز قدرتهم على الصمود أمام آثار تلك الكوارث والأخطار، وإذ تسلم في هذا الصدد بأهمية وضع استراتيجيات قائمة على الوعي بالمخاطر، وأدوات تمويل المخاطر، بما يشمل نُهج التمويل المستندة إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث والنظم المنسقة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، بما في ذلك الإبلاغ عن المخاطر في الوقت المناسب على الصعد المحلي والوطني والإقليمي،

وإذ تسلم بأنه يلزم إيلاء البلدان النامية المعرضة للكوارث، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، والتي كثيراً ما تتجاوز إلى حد بعيد قدرتها على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي منها، وإذ تسلم أيضاً بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة إلى البلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأروبية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة،

وإذ تشير إلى أن إطار سنداي ينطبق على المخاطر المحدودة النطاق والواسعة النطاق، المتكررة وغير المتكررة، والكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، وكذلك الأخطار والمخاطر البيئية والتكنولوجية والبيولوجية ذات الصلة بها،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد إدراكها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائع المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها بالسعي للوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب،

وإذ تلتزم من جديد بكفالة ألا يترك أي بلد أو أحد خلف الركب، وبتركيز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك بكفالة إدماج أولئك الذين هم أكثر تخلفاً عن الركب ومشاركتهم،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٣١/٧٣^(١٢)؛

٢ - **تحث** على التنفيذ الفعال لإعلان سنداي^(١) ولإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٢)؛

٣ - **تكرر تأكيد دعوتها** إلى منع نشوء مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومالية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منها، وتعزز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود؛

٤ - **تؤكد** ضرورة التصدي للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ، وتشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات على جميع الصعد لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود للحد من آثار الكوارث وتكاليفها، وتحيط علما مع التقدير في هذا الصدد بإطلاق الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث خلال مؤتمر قمة العمل المناخي بوصفه إحدى عدة مبادرات ترمي إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية على مواجهة الخسائر في البنى التحتية بسبب تغير المناخ؛

٥ - **تكرر** التأكيد على أن استخدام الدين العام والاقتراض الخارجي المتجدد من أجل استيعاب أثر كارثة ما يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الدين ويحد من النمو ومن القدرة على الاستثمار في العمل المناخي الطويل الأجل في البلدان النامية على السواء، وتبرز الصلات بين حلقات الاستدانة المفرغة والدمار البيئي في الاقتصادات النامية المتضررة والأخطار الناجمة عن فخوخ الديون الطويلة الأجل، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدم إلى هذه البلدان المتضررة؛

٦ - **تُهيئ** بجميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمر أن تعمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية التي اعتمدت في إطار سِنْداي؛

٧ - **تسلم** بالتقدم المحرز في بلوغ الغاية (هـ) من إطار سِنْداي، وبأنّ وضع الخطط الاستراتيجية والسياسات والبرامج والاستثمارات القائمة على الوعي بالمخاطر والاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث هو أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة وإنجاز أهداف التنمية المستدامة^(١٣)؛

٨ - **تعرب عن القلق** من أن الوتيرة الحالية للعمل ليس بالسرعة الكافية للوفاء بالموعد النهائي لتحقيق الغاية (هـ) من إطار سِنْداي بحلول عام ٢٠٢٠، وتحث من ثم الدول على التعجيل بإحراز تقدم وتخصيص الموارد اللازمة لدعم وضع استراتيجيات وطنية ومحلية تشاركية وشاملة للجميع للحد من مخاطر الكوارث، مع التركيز بشكل خاص على الاستراتيجيات والبرامج المحلية، وتحث أيضا على تعزيز الاتساق والتكامل مع استراتيجيات التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك خطط التكيف الوطنية، وعلى إدراج هدف الإعداد "لإعادة البناء بشكل أفضل" في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وعلى القيام بحسب الاقتضاء بإدماج الاعتبارات المتعلقة بخاطر التشرد بسبب الكوارث، وفقا للظروف الوطنية، مع الاستفادة من الإرشادات العملية لدعم بلوغ الغاية (هـ)، وتلاحظ في هذا الصدد المبادئ التوجيهية الطوعية ذات الصلة المعنونة "ترجمة الأقوال إلى أفعال"؛

٩ - **تحث** الدول على إجراء تقييمات لمخاطر الكوارث تشمل الجميع وتغطي أخطارا متعددة وتأخذ توقّعات تغير المناخ في الحسبان لدعم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث القائمة على الأدلة وتوجيه استثمارات القطاعين الخاص والعام القائمة على الوعي بالمخاطر؛

١٠ - **تسلم** بما للنظم الإيكولوجية السليمة من مساهمة هامة في الحد من أخطار الكوارث وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتشجع جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على تعزيز الأخذ بنهج قائمة على النظم الإيكولوجية للحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات؛

(١٣) انظر القرار ١/٧٠.

١١ - **تعترف** بأن الماء عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن الكوارث المتصلة بالمياه والأخطار المتعددة الأبعاد تهدد سلامة الأرواح البشرية وسبل العيش والزراعة والبنى التحتية للخدمات الأساسية وتلحق أضرارا وخسائر اقتصادية واجتماعية ضخمة، وأن الوعي بمخاطر الكوارث في الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية ضروري لنجاح تدابير التأهب للكوارث والحد من مخاطرها والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتدعو جميع البلدان، في هذا الصدد، إلى إدماج مسائل إدارة الأراضي والمياه، بما في ذلك للتصدي للفيضانات والجفاف، ضمن عمليات التخطيط والإدارة على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

١٢ - **تسلم** بأن الأخطار البيولوجية تقتضي تعزيز التنسيق بين النظم المعنية بمواجهة مخاطر الكوارث والنظم المعنية بإدارة المخاطر الصحية في مجالات تقييم المخاطر، والمراقبة والإنذار المبكر، وبأنّ البنى التحتية الصحية القادرة على الصمود والنظم الصحية المعززة القادرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)^(١٤)، وكذلك على تطوير مجمل قدرات النظم الصحية، هي من الأمور التي تحدّ من مخاطر الكوارث عموما وتبني القدرة على الصمود في مواجهتها؛

١٣ - **تحث** الدول على أن تقوم، في سياق تنفيذها لإطار سندي، بإعطاء الأولوية لإنشاء وتعزيز قواعد بيانات وطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث من أجل زيادة الجهود الرامية إلى إنشاء أو تعزيز نظم جمع البيانات ووضع خطوط أساس بشأن الخسائر الحالية، بما في ذلك فقدان سبل العيش وغير ذلك من الخسائر التي يتكبدها السكان المتضررون، وعلى السعي إلى جمع المعلومات المصنفة والخسائر السابقة الناجمة عن الكوارث التي يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠٥ على الأقل، إذا كان هذا ممكنا؛

١٤ - **تسلم** بأن الحد من مخاطر الكوارث يستلزم اتباع نهج نظمي ومتعدد الأخطار واتخاذ القرارات بطريقة واعية بالمخاطر وشاملة للجميع تستند إلى التبادل والنشر العلنيين للبيانات والتحليلات مع فهم كاف للكيفية التي يتعين تفسير المعلومات واستخدامها بها، وكذلك إلى معلومات عن المخاطر يمكن الوصول إليها بسهولة، وتكون محدّثة وسهلة الفهم وقابلة للتشغيل المتبادل وقائمة على العلوم وغير حساسة، وتوفّر لطائفة عريضة من المستخدمين ومتخذي القرارات وتكمّل بالمعارف التقليدية، وتشجّع الدول في هذا الصدد على البدء، أو حسب الاقتضاء، على مواصلة تعزيز جمع وتحليل البيانات عن الخسائر الناجمة عن الكوارث وغيرها من الغايات ذات الصلة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، تكون مصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، وعلى تعزيز التنسيق بين المؤسسات فيما يتعلق ببيانات مخاطر الكوارث والتحليل المتكامل، وعلى تعبئة المكاتب الإحصائية ومكاتب التخطيط الوطنية وتعزيز قدرتها على الجمع النظمي لبيانات مخاطر الكوارث لإضفاء الطابع المؤسسي على استخداماتها في عمليات اتخاذ القرارات والاستثمارات في مختلف القطاعات؛

١٥ - **تسلم أيضا** بتأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، للإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث^(١٥)، باعتباره دليلا تسترشد

(١٤) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار ٥٨-٣، المرفق.

(١٥) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/٢٠١٨، المرفق.

به الدول الأعضاء لضمان توافر معلومات وخدمات جغرافية مكانية ذات نوعية جيدة وإمكانية الوصول إليها في جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وباعتباره يشكل مساهمة في تنفيذ إطار سندي؛

١٦ - **تؤكد من جديد** أن التعاون الدولي من أجل الحد من مخاطر الكوارث يشمل مجموعة متنوعة من المصادر ويشكل عنصراً حاسماً في دعم جهود البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع الدول على تعزيز تبادل وتقاسم المعلومات دولياً وإقليمياً، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب الذي يكمله التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإنشاء مراكز لإدارة المخاطر والربط الشبكي بينها، وتشجيع التعاون الحاسم الأهمية في البحوث العلمية والتكنولوجية في مجال الحد من الكوارث وتحسين آليات التنسيق الدولي لمواجهة الكوارث الكبرى؛

١٧ - **تسلم** بأهمية رصد إطار سندي، وتشجع الدول على استعمال الآلية الإلكترونية للإبلاغ عن التقدم المحرز في بلوغ غايات إطار سندي العالمية وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمخاطر الكوارث، وذلك بغية توفير جملة أمور من بينها لمحة عامة شاملة إلى التقدم المحرز تنير السبيل أمام مداورات ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، وتلاحظ العمل الجاري من أجل تحقيق الاتساق بين الاستراتيجيات الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وكذلك مؤشرات غايات إطار سندي والأهداف والمؤشرات الوطنية في مجال التكيف؛

١٨ - **تؤكد من جديد** أن وضع مؤشرات موحدة ومجموعات بيانات مشتركة لقياس الغايات العالمية لإطار سندي والغايات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث ضمن أهداف التنمية المستدامة ١ و ١١ و ١٣ هو مساهمة هامة في ضمان التماسك والجدوى والاتساق في التنفيذ وجمع البيانات وإعداد التقارير، وتسلم في هذا الصدد بأهمية إعطاء الأولوية لمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة؛

١٩ - **تشجع** الدول على أن تولي، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٣)، الاهتمام الواجب لمسألة الحد من مخاطر الكوارث، المشار إليها في عدد من أهداف وغايات الخطة، بما في ذلك في استعراضاتها الوطنية الطوعية، وذلك عبر سبل منها إشراك جهات التنسيق الوطنية المعنية بإطار سندي من وقت مبكر في عمليات الاستعراض الوطني، حسب الاقتضاء، وتشدد على أهمية تناول هذه المسألة في مداورات ونتائج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

٢٠ - **تكرر تأكيد** تشجيعها القوي للتنسيق والاتساق الفعالين، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(١٦) واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١١)، وإطار سندي، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١٠)، واتفاقية التنوع البيولوجي^(١٧)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر،

(١٦) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١٧) United Nations, Treaty Series, vol. 1760, No. 30619.

وبخاصة في أفريقيا^(١٨)، والخطة الحضرية الجديدة^(١٩)، مع احترام ولاية كل منها، وضرورة ذلك التنسيق والاتساق من أجل إقامة علاقات التأزر وبناء القدرة على الصمود، وتحويل أطر السياسات العالمية المتكاملة إلى برامج متكاملة متعددة القطاعات على المستويين الوطني والمحلي، والحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات، ومواجهة التحدي العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع؛

٢١ - تشجع البلدان، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وسائر المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تؤديه الإدارة المنسقة للحد من مخاطر الكوارث ضمن مختلف القطاعات في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق جملة أهداف من بينها تعزيز الوقاية من الكوارث والتأهب لها من أجل تحقيق الفعالية في الاستجابة وجهود التعافي وإعادة التأهيل والتعمير؛

٢٢ - تحث على مواصلة إيلاء العناية الواجبة لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سينداي كجزء من عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتدى الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، ومرصد إطار سينداي؛

٢٣ - تسلّم بأنّه لا غنى عن إقامة الشراكات الفعالة والمجدية على المستويين العالمي والإقليمي وعن مواصلة تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك الوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية لإدارة مخاطر الكوارث بصورة فعالة؛

٢٤ - تشجع على دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، ضمن برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وتمويل البنى التحتية، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب الذي يكمله التعاون بين بلدان الجنوب وكذلك التعاون الثلاثي، داخل جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر، والزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، والبيئة، والتنمية الحضرية والتكيف مع آثار تغير المناخ، وعلى نطاق هذه القطاعات؛

٢٥ - تسلّم بأن تمويل الحد من مخاطر الكوارث يتطلب المزيد من الاهتمام، وتشجع في هذا الصدد على زيادة الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك البنى التحتية القادرة على الصمود، وتدعو منظومة الأمم المتحدة وكياناتها، كل ضمن نطاق ولايته، إلى أن تقوم، بالشراكة مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية وسائر المؤسسات والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، بتقديم الدعم إلى البلدان النامية في وضع استراتيجيات تمويل شاملة للحد من مخاطر الكوارث وتخفيف الاستثمارات في القدرة على الصمود والوقاية، وباستكشاف سبل إنشاء آليات تمويل مصممة خصيصا للحد من مخاطر الكوارث؛

(١٨) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

- ٢٦ - **تشجيع** الدول على تخصيص موارد محلية للحد من مخاطر الكوارث، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في الميزنة والتخطيط المالي على نطاق جميع القطاعات ذات الصلة، وضمان أن تكون أطر التمويل وخطط البنى التحتية الوطنية قائمة على الوعي بالمخاطر، وفقاً للخطط والسياسات الوطنية؛
- ٢٧ - **تسليم** بأن الخسائر الاقتصادية ما فتئت تزداد من جراء ارتفاع عدد الأصول المعرضة للأخطار وقيمتها، وتشجع البلدان على أن تجري تقييماً لمخاطر الكوارث على البنى التحتية الحيوية القائمة، وتضمن أن تكون خطط البنى التحتية والمشاريع المخططة متوائمة مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتقييمات المخاطر، وتدعم نشر تقييمات مخاطر الكوارث لعموم الجمهور، وتجعل تقييمات مخاطر الكوارث شرطاً لا محيد عنه في الاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية والإسكان وتعزز الأطر التنظيمية لتخطيط استخدام الأراضي وقوانين البناء، حسب الاقتضاء، وصولاً إلى الغاية (د) من إطار سنداي، وفي هذا الصدد تشجع البلدان على إدماج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث ضمن الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛
- ٢٨ - **تشجيع** جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية على التعاون مع القطاع الخاص لتعزيز قدرة المؤسسات التجارية على الصمود، هي والمجتمعات التي تعمل بداخلها، وذلك من خلال إدماج مخاطر الكوارث ضمن ممارساتها الإدارية، وعلى تيسير الاستثمارات الخاصة في الحد من مخاطر الكوارث وعلى تشجيع الاستثمارات الخاصة القائمة على الوعي بالمخاطر؛
- ٢٩ - **تؤكد من جديد** أن الاستثمار في المهارات والنظم والمعارف الوطنية والمحلية لبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث والتأهب لها سيساهم في حفظ الأرواح، والحد من خطر التشرد في سياق الكوارث، وخفض التكاليف، والمحافظة على مكاسب التنمية، وتشجع في هذا الصدد على إيجاد سبل مبتكرة، مثل نهج التمويل المستندة إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث، من أجل زيادة توافر الموارد للدول الأعضاء، وذلك قبل أن تكون هناك توقعات موثوقة بوقوع الكوارث؛
- ٣٠ - **تؤكد من جديد أيضاً** ضرورة تعزيز قدرة على التنفيذ وقدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة، بما يشمل تعبئة الدعم من خلال التعاون الدولي، على توفير وسائل التنفيذ لزيادة الجهود المحلية بما يتفق مع الأولويات الوطنية لهذه البلدان؛
- ٣١ - **تسليم** بأهمية النظر في أثر الكوارث ومخاطر الكوارث في عملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تقييم آثار العواقب المحتملة للخروج وموجزات مواطن الضعف، وتؤكد أهمية إدراج الدعم في مجال الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي هي في طور الخروج من القائمة؛
- ٣٢ - **تسليم أيضاً** بأن حجم قدرة البلدان النامية على القيام على نحو فعال بتعزيز وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية للحد من مخاطر الكوارث في سياق ظروف وقدرات كل بلد من هذه البلدان، يمكن زيادة تعزيزه من خلال توفير التعاون الدولي المستدام؛
- ٣٣ - **تسليم كذلك** بأهمية إعطاء الأولوية لتطوير القدرات والسياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين المحلي والوطني، وذلك بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وفقاً للممارسات والتشريعات الوطنية؛

٣٤ - **تسليم** بأن المسؤولية عن منع الكوارث والحد من مخاطرها مشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، رغم أنها تقع بالأساس على عاتق كل دولة، وتسلم بأن الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة من غير الدول وغيرها من الجهات، بما فيها المجموعات الرئيسية والبرلمانات والمجتمع المدني والحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ومراكز التنسيق الخاصة بإطار سينداي وممثلو الحكومات المحلية والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص، وكذلك المؤسسات والوكالات والصناديق والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى، تؤدي دورا هاما كأطراف مساعدة في مساعدة الدول، وفقا للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية، على تنفيذ إطار سينداي على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وبأن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لحشد شراكات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وفقا للخطط والسياسات الوطنية؛

٣٥ - **تشجيع** الحكومات على تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والدور القيادي للمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم سياسات وخطط وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية وشاملة لمسائل الإعاقة للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتوفير الموارد اللازمة لها وتنفيذها، وتسلم في هذا الصدد بأن النساء والفتيات يتعرّضن على نحو غير متناسب للخطر، ولتزايد فقدان سبل العيش، وحتى للخسائر في الأرواح أثناء الكوارث وفي أعقابها، وبأن الكوارث وما تسبب به من تعطل في الشبكات ونظم الدعم المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تؤثر بشكل غير متناسب في الأشخاص ذوي الإعاقة وأسراهم؛

٣٦ - **تؤكد** أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمنظورات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الأطفال والشباب، بمن فيهم الاختصاصيون الشباب، والاستفادة على النحو الملائم من قدراتهم، بوصفهم مساهمين في إدارة مخاطر الكوارث بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والحد من أوجه الضعف الاجتماعية إزاء الكوارث، وتسلم في هذا الصدد بضرورة المشاركة والمساهمة الشاملتين للمرأة والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن دور الشباب والمتطوعين والمهاجرين والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية والكيانات والشبكات العلمية والبحثية ودوائر الأعمال والروابط المهنية ومؤسسات تمويل القطاع الخاص ووسائل الإعلام في جميع المحافل والعمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، طبقا لإطار سينداي؛

٣٧ - **تشدد** على أنّ الوقاية من الكوارث والتأهب لها واتخاذ الإجراءات المبكرة وبناء القدرة على الصمود تكون في معظم الحالات أكثر فعالية من حيث التكلفة بكثير من تدابير الاستجابة للطوارئ، وأيضا على أهمية بذل جهود إضافية لزيادة توفير آليات الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وإتاحة فرص حصول الدول على هذه الآليات، من أجل ضمان أن يفضي الإنذار المبكر إلى العمل المبكر، وتشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على دعم هذه الجهود؛

٣٨ - **تعترف** بالعمل المستمر لكيانات منظومة الأمم المتحدة، وفقا لولاية كل منها، في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من خلال القيام، حسب الاقتضاء، بإدراج الحد من مخاطر الكوارث في إطار الأمم المتحدة بالتعاون من أجل التنمية المستدامة وجعلها جزءا من التحليل المتعدد الأبعاد في التقييم القطري المشترك، وتطلب إلى كيانات الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مواصلة إدماج الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار سينداي في عملها ومواءمة عملها مع "خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على

مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل لإزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر، مسترشدة في ذلك بفريق كبار الإداريين المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود الذي أنشأته الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، وفقا لإطار عمل سينداي، وتحث الجهات الأخرى صاحبة المصلحة على القيام بذلك؛

٣٩ - **تعترف/أيضا** بأهمية العمل الذي تقوم به الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المعنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وبالزيادة الكبيرة في خدمات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبالحاجة إلى توفير ما يلزم من موارد ثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب لدعم تنفيذ إطار سينداي، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على النظر في تقديم أو زيادة التبرعات لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛

٤٠ - **تسلم** باستمرار أهمية التمويل الطوعي، وتحث الجهات المانحة القائمة والجديدة على أن توفر التمويل الكافي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث وأن تزيد من المساهمات المالية المقدمة له حيثما أمكن، دعما لتنفيذ إطار سينداي، بما في ذلك من خلال المساهمات غير المخصصة، والمتعددة السنوات إذا أمكن؛

٤١ - **تعرب عن تقديرها** لحكومة سويسرا على استضافتها الدورة السادسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في جنيف، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩، التي سُنِّظَ بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وتؤكد من جديد أهمية المنتدى العالمي والمنتديات الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث بوصفها محافل لتقييم ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سينداي وتعزيز التماسك بين أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، والتنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، بما في ذلك التمويل، وتسلم بنتائجها بوصفها مساهمات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

٤٢ - **تؤكد** أهمية تشجيع إدماج التنقيف بأخطار الكوارث، بما في ذلك الوقاية من الكوارث والتخفيف منها والتأهب لها والتصدي لها والتعافي منها وإعادة التأهيل بعدها، في نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي، وكذلك في مناهج التربية الوطنية على جميع المستويات التعليمية، وفي التعليم والتدريب المهنيين؛

٤٣ - **ترحب** بالاحتفال السنوي باليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر واليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وتشجع جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة المعنية على الاحتفال بهذين اليومين من أجل توعية الجمهور بالحد من مخاطر الكوارث؛

٤٤ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم ترك أي فرد أو بلد خلف الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٤٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والسبعين البند الفرعي المعنون "الحد من مخاطر الكوارث"، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".